

أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم

وفيه : شرائع الإسلام الثلاثمائة وخمسة عشر وفيه : أنواع الكبائر وكثير من الصغائر وفيه تصديق كل حديث روي عن النبي - A - .

قال الحسن البصري : أنزل الله مائة وأربعة كتب أودع علومها أربعة منها : التوراة والإنجيل والزبور والفرقان ثم أودع علوم الثلاثة الفرقان ثم أودع علوم الفرقان المفصل ثم أودع علوم الفصل فاتحة الكتاب فمن علم تفسيرها كان كمن علم تفسير جميع الكتب المنزلة . أخرجه البيهقي .

قلت : ولذلك كانت قراءتها في كل ركعة من الصلاة وإن كان مأموماً واجبة عند أهل المعرفة بالحق وكانت السبع المثاني والقرآن العظيم وقد وردت أحاديث كثيرة في فضلها ما خلا ما صرح بوضعها أهل النقد من علم الحديث وقد فسرها جماعة من أهل العلم مفردة بالتأليف وأبسطوا القول فيها وأجملوا واستنبط الفخر الرازي الإمام منها عشرة آلاف مسألة كما صرح بذلك في أول : ((تفسيره الكبير)) وكل ذلك يدل على عظم مرتبة الكتاب العزيز ورفعته شأن الفرقان الكريم قال الشافعي - C - : جميع ما تقول الأئمة شرح للسنة وجميع السنة شرح للقرآن .

قلت : ولذا كان الحديث والقرآن أصلي الشرع لا ثالث لهما وقول الأصوليين أن أدلة الشرع وأصوله أربعة : الكتاب والسنة والإجماع والقياس تسامح ظاهر كيف وهما كفيلاً لحكم كل ما حدث في العالم ويحدث فيه إلى يوم (2 / 201) القيامة دلت على ذلك آيات من الكتاب العزيز وآثار من السنة المطهرة وإلى ذلك ذهب أهل الظاهر وهم الذين قال فيهم رسول - A - : ((لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق)) الحديث قال بعض السلف : ما قال النبي عمي من منه وعمي فهم من فهم بعد أو قرب أصله فيه أو القرآن في وهو إلا شيء من - A - وكذا كل ما حكم أو قضى به . انتهى .

فإذا كانت السنة شرحاً للكتاب فماذا يقال من فضل الكتاب نفسه وكفى له شرفاً أنه كلام ربنا الخلاق الرزاق المنعم بلا استحقاق أنزله حكماً عدلاً جامعاً للعلوم والفضائل كلها والفنون بأسرها والفواضل والمحاسن والمكارم والمحامد والمناقب والمراتب بقلها وكثرها لا يساويه كتاب ولا يوازيه خطاب وهذه جملة القول فيه